تقييم جودة المناخ الاستثماري حسب بعض مؤشرات الحوكمة

أ. بله باسي زكرياء –جامعة حمه لخضر–الوادي

ملخص:

من الواضح في السنوات الأخيرة ركزت الجهود الدولية على أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي باعتباره من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور هام في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، وتقليل المخاطر السياسية المرتبطة بحالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، وتحفيز المنافسة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد بما يسهم في رفع كفاءة أداء الشركات المستثمرة، ويدعم قدراتها التنافسية بالاقتصاد المضيف. في هذا المقال تم استعراض أن للحوكمة مؤشرات عديدة وثيقة الصلة بالمناخ الاستثماري للدولة التي تقيس مستوى أداء اقتصاديات الدول المتقدمة ومدى ملائمتها لاحتضان الاستثمارات الأجنبية، وتتمثل هذه المؤشرات في الديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي وجودة اللوائح والتنظيمات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي، والفساد ومدى مكافحته، ومدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعما للحقوق والملكيات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الحوكمة، الفساد، الديمقراطية، البيروقراطية، النظام القانوني والتشريعي.

Abstract:

Clearly, in recent years, international efforts have focused on the importance of the investment climate and institutional as one of the most important factors governing the flows of foreign direct investment, because of its important role in providing confidence and safety for foreign investors, and reduce the political risks associated with the situation of uncertainty about the transactions to the economy of the host, and stimulate competition, and to achieve efficient use of resources so as to contribute to raising the efficiency performance of invested companies, and supports the competitiveness of the host economy. In this article was to review the governance several indicators closely related to the investment climate of the state, which measures the performance of the economies of developed countries, the level and appropriateness to embrace foreign investment, and are these indicators in the Democratic and the accompanying political stability and quality regulations and regulations relating to the exercise of economic activity, and corruption and the extent of combat, and the extent of supported by the presence of property rights and legal and judicial and legislative system.

Key words: FDI, Governance indicators, Corruption, Democracy, Bureaucracy, The legal system and the legislative.

تمهيد:

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة ، في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات تلك الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002 ، والدول العربية حذت في ذلك حذو هذه الدول بمحاولتها تطبيق معايير الحوكمة.

ولقد أدركت الوكالات والمنظمات الدولية الافتقار إلى مؤشرات الحوكمة الذي يشكل عقبة أمام تحقيق أهم أهداف الألفية الثالثة، والمتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتخفيض حدة الفقر وخلق فرص التشغيل، لما لها من تأثير قوي على جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدول . حيث يترتب عن ضعف مؤشرات الحوكمة تقيد مناخ الاستثمار والأعمال، وإلى ارتفاع التكاليف المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية، التي تفتح المجال لنمو وانتشار الفساد على المستوى الإداري والسياسي الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاءة الأسواق. وعلى ضوء ذلك، يمكن أن نحدِّد الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير مؤشرات الحوكمة على جودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

وفي هذا الإطار سيتم إلقاء الضوء على أهم المؤشرات أو الملامح الأساسية للمناخ الاستثماري، وما يتعلق بهذا المتغير من مؤشرات ذات تأثير على تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية وذلك وفقا للمنهج الخاص بالبنك الدولي، بما يمكن أن يعرض برامج عمل لحكومات الدول المضيفة لإثراء قدراتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

وبغية الإحاطة بذلك تمت معالجة الموضوع ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشرات الفساد

للتعرف على أهم قنوات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، فإن الأمر يتطلب ضرورة الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار الفساد بهذه الدول، وعلاقة ذلك بالأبعاد المختلفة للحوكمة، وهو ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا: أسباب الفساد والأبعاد المختلفة للحوكمة

ثانيا: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا: العوامل المحددة لدرجة تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمستويات الفساد بالدول المضيفة

أولا– أسباب الفساد والأبعاد المختلفة للحوكمة

يمكن الاستعانة ببعض الدراسات التي قام بها الباحثون في مجال انتشار الفساد ونموه وعلاقته بالحوكمة وذلك على النحو التالي:

في دراسة للباحث (Johonn GraF,2004)[1] عن الفساد وأثره على النمو الاقتصادي التي قام بها إلى أن الفساد يعود أسبابه لمؤشرات الحوكمة الأربعة والتي تتمثل في غياب دور القانون، وانتشار البيروقراطية، وعدم الاستقرار الحكومي ومدى حماية الحقوق المدنية للأفراد (غياب الديمقراطية)،الأمر الذي انعكس سلبا على جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، وبالتالي تتراجع قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول.

كما أكدت دراسة للباحث(James J.Emery, 2003) [2]، عن العلاقة بين الحوكمة والشفافية والاستثمار الخاص بدول إفريقيا– على أن الفساد يمثل قيدا على نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة، وقد أشار في هذا الصدد إلى المجالات المختلفة للفساد ومنها الفساد المرتبط بالنظام القانوني والقضائي، وأيضا الفساد المرتبط بالحصول على التراخيص، وأيضا الفساد المرتبط بتحصيل الضرائب على الأرباح، هذا إلى جانب الفساد المرتبط باللوائح والتنظيمات والبيئة (البيروقراطية).

تأسيسا على ما سبق، يمكن أن نستخلص أن الافتقار إلى معايير الحوكمة يؤدي إلى نقص أو فقدان القواعد التنفيذية للحوكمة سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على المستوى الكلي، الأمر الذي يسهم في خلق بيئة مناسبة لنمو وانتشار الفساد، وفي هذا السياق سنلقي الضوء على كيفية إسهام الجوانب المختلفة للحوكمة (البيروقراطية، النظام القانوني، الديمقراطية) في زيادة مستويات الفساد بالدول المضيفة، وبالتالي تؤثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار سنتعرف على الأسباب الرئيسية للفساد كما يلي:

1- البيروقراطية والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

◄ توجد علاقة طردية بين البيروقراطية وانتشار الفساد، حيث أن الإفراط في إصدار القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي يعد محددا هاما لانتشار الفساد.

لذلك نلاحظ أن الفساد يزداد انتشاره في الدول التي يتمتع الجهاز الإداري فيها بحرية التصرف، وعادة ما تتسم تلك الدول بغياب المساءلة، وأيضا لا تتسم القوانين والسياسات واللوائح بها بالشفافية، وبالتالي تعاني من انخفاض مستويات النمو الاقتصادي، وأيضا التفاوت في توزيع الدخول، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الاقتصاد الذي يتسم بانتشار الفساد الإداري لا يسهم في توفير فرص عادلة في الوصول للأسواق لجميع المنافسين أو المستثمرين[3].

◄ كما يسود الفساد في الاقتصاديات التي تتسم بسيطرة الحكومات ذات نظم الحكم المتسلط والتي تهتم بتحقيق أقصى منافع من الدولة، حتى وإن كانت تلك المنافع تعود إلى الفساد والرشاوى التي يمكن الحصول عليها من خلال الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات والتي تزيد من تعقد الإجراءات بالدولة.

◄ ويطلق على الفساد الذي يعود إلى البيروقراطية بالفساد الإداري والذي يقوم به الأفراد أو الشركات نتيجة زيادة الحاجة إلى الخدمات الحكومية والتي تطلبها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

2- دور القانون ومصداقيته والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

◄ قد يرجع الفساد إلى غياب أو عدم تفعيل دور القانون والذي يعد مؤشرا هاما للديمقراطية والمساءلة بالدولة، حيث أن وجود نظام قضائي فاسد مصحوبا بعدم التناسق فيما بين القوانين والتشريعات المختلفة التي قد تتعارض في بعض الأحيان مع أحكام الدستور، يجعل مسألة سيادة القانون موضع شك، وأمر لا يمكن الاعتماد عليه في ضمان حماية حقوق المواطنين وتحقيق التوزيع العادل للثروة [4].

3- الديمقراطية والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

◄ تمنح الديمقراطية للمواطنين دورا أساسيا في اختيار من يمثلهم وبالتالي عدم انتخاب الفاسدين ومن ثم استبعادهم من السلطة، في حين أنه في ظل غياب الديمقراطية فإن الأفراد الفاسدين يستغلون نفوذهم المادي لشراء أصوات الناخبين ونفوذهم السياسي للتزوير في الانتخابات بهدف الوصول إلى مراكز السلطة بالمجتمع لتحقيق مكاسب خاصة.

الأمر الذي يمكن معه أن ينشأ الفساد في المجتمعات التي تتسم بغياب الديمقراطية، حيث يسود مناخ الاستثمار فيها حالة من عدم التأكد وعدم القدرة على التنبؤ بالسياسات المتوقعة، وعدم احترام الأفراد للمؤسسات القضائية والتشريعية التي تنظم العلاقات فيما بينهم. وبناء على ذلك يمكن استخلاص أن الفساد يعود إلى احتكار السلطة من قبل المسؤولين إضافة إلى تدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المساءلة .

ثانيا- آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن الفساد يمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري للدول المضيفة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنوضح ذلك فيما يلي:

1- أن الفساد يقلل الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي... الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع بصفة عامة و على المستثمرين بصفة خاصة

حيث يقلل حجم الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية، كما يقلل الفساد من نوعية وكفاءة المرافق العامة ويشوه تخصيص الموارد، حيث يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة ومنح الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوى [5].

2- كما يمكن أن يؤثر الفساد على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول للدول المضيفة، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالدول التي تتسم بارتفاع مستويات الفساد بها وتتجنبها تماما، أو البديل الآخر أن تقوم بتأسيس علاقات تعاقدية مع المنشآت المحلية، وفيما يتعلق بالبديل الثاني يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن المستثمرين الأجانب بصفة عامة يفضلون البحث عن مشروعات مشتركة في الدول المضيفة مع الشركاء المحليين الذين يتمتعون

بالقدرة على إنجاز الأعمال في مواعيدها من خلال الرشاوى أو الفساد أو على أساس مدى ارتباطهم بأشخاص ذوي سلطة أو نفوذ بدولهم تمكنهم من الحصول على المزيد من المزايا أو التسهيلات المرتبطة بأعمالهم.

3- يؤدي الفساد إلى ارتفاع تكاليف المعاملات للمستثمر الأجنبي بالاقتصاديات المضيفة وبالتالي يزيد من تكاليف إقامة المشروعات أو النشاطات الاستثمارية الأمر الذي يعد بمثابة قيد على إمكانية الدخول للأسواق المضيفة، في حين أن تعظيم الأرباح وتدنية التكاليف إلى أدنى حد ممكن وسهولة الوصول للأسواق يعد الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج، وفي ضوء ذلك يعد من أهم دوافع ومتطلبات المستثمر الأجنبي بالدول المضيفة ضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية وتفعيل دور القانون.

4- يؤدي الفساد إلى تعدد أنواع التكاليف المرتبطة بالمعاملات والتي تتأثر بمستويات الفساد بالدول المضيفة، ومنها تكاليف التفاوض، وتكاليف إبرام العقود والتعاقدات، وتكاليف البحوث والتطوير، علاوة على تكلفة المعلومات والتي تعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا- العوامل المحددة لدرجة تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمستويات الفساد بالدول المضيفة.

يمكن القول بأن الفساد يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن قد يختلف هذا التأثير وفقا لما يلي:

1- **هدف الاستثمار وهيكل الإنتاج المتبع:**

يؤثر الفساد تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى زيادة قدرتها على الوصول إلى الأسواق المضيفة، من خلال اتباع هيكل الإنتاج الأفقي، وقد يعود السبب في ذلك إلى حدة المنافسة التي تتم في أسواق المنتجات من جانب المنشآت المحلية، والتي تكون لديها قدرة وخبرة بدفع الرشاوى للمؤسسات العامة بالدولة لتسهيل الإجراءات، والتخفيف من حدة البيروقراطية مقارنة بالمنشآت الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مبيعات وأرباح المنشآت الأجنبية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إعادة التصدير للدولة الأم من خلال نقل فروع الإنتاج إلى الدول المضيفة وإتباع هيكل الإنتاج الرأسي للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج، نجد أن دفع الرشاوى سوف يسهم في زيادة أرباح تلك الفروع لأنها تستهدف البيع للأسواق الخارجية، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الفساد قد يؤثر على استراتيجيات الإنتاج للشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة.

وقد أكدت دراسة للباحث (Peter E.and Hannes winner, 2006) [6]- عن مدى تأثير الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشر... حيث أن مستوى الفساد يمارس تأثيرا سلبيا ومعنويا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتم فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OECD، في حين أن تأثير الفساد غير معنوي بالنسبة لتدفقات FDI الخارجة من دول OECD إلى الدول النامية الأخرى.

وقد يعود ذلك إلى اعتماد دول OECD في الاستثمارات الأجنبية فيما بين دولها على هيكل الإنتاج الأفقي، وبما أن الاختلافات في عناصر التكاليف فيما بين هذه الدول بسيط للغاية، فبالتالي أي زيادة في مستوى الفساد سيكون لها تأثير معنوي على تكاليف الاستثمار بهذه الدول، بينما اعتمدت دول OECD على هيكل الإنتاج الرأسي في استثماراتها بالدول الناميةّ، نظرا لما تتسم به معظم هذه الدول من انخفاض معدلات الأجور وتكاليف التشغيل وكذا الوفرة في الموارد الطبيعية، وعليه فإن الزيادة في مستوى الفساد بهذه الدول لا يؤثر بشكل معنوي على مستوى أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- خصائص وسمات المنشآت الأجنبية:

يمكن أن تؤثر خصائص وسمات المنشآت الأجنبية على علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات الفساد بالدول المضيفة، وعلى إمكانية وحجم الاستثمار بهذه الدول، وبصفة خاصة المنشآت كثيفة البحوث والتطوير نجد أن تأثيرها بمستويات وتكاليف الفساد بالدول المضيفة أقل بكثير مقارنة بالمنشآت الأخرى، نظرا لأن كثافة البحوث والتطوير تحول أو تترجم إلى قوى احتكارية بالسوق تمكنها من رفض أو الامتناع عن دفع الرشاوى، وتمنحها قوة تفاوضية أو قدرة على المساومة بالاقتصاد المضيف، وبالتالي يمكنها التأثير على التكاليف المرتبطة بالفساد.

وهذه النتيجة تتفق مع مقولة أن المؤسسات العامة للدولة المضيفة ليس لديها القدرة على مساومة الشركات الأجنبية على دفع الرشاوى، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن مثل هذه الشركات لديها بدائل للاستثمار في دول أخرى،علاوة على إمكانية أن تستخدم قوانين الدولة الأم في الحد من القيود التي تفرضها الدول المضيفة في شكل رشاوى، هذا إلى جانب تجارب أو خبرات الشركات الأجنبية بالسوق المضيفة التي تمكنها من تجنب التأثيرات السلبية للفساد على مبيعاتها المحلية.

والجدير بالذكر أن جميع أشكال الفساد السابقة سوف تزيد من تكاليف الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي سوف تقلل من العبء الضريبي عند تقدير الضرائب على أرباح الشركات، الأمر الذي يمكن معه القول بأن التفاوت أو الاختلاف في مستويات الفساد بين الدولة الأم والمضيفة قد يمارس تأثيرا إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد يبرر ذلك بأن انتشار الفساد يعود إلى غياب المساءلة الأمر الذي يسهم في زيادة قدرة هذه الشركات على التواطؤ مع السلطات الحاكمة لإيجاد سياسات في صالح تلك الاستثمارات.

المحور الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر الديمقراطية

اختلفت بعض الدراسات على أن تأثير الديمقراطية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دراسات مؤيدة ودراسات معارضة، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسات، وسوف يتم عرض أهم الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه التأثير كما يلي:

أولا– الآراء المؤيدة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ثانيا– الآراء المعارضة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أولا– الآراء المؤيدة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، في تخفيض درجة المخاطر السياسية، وحماية الحقوق والممتلكات، وبالتالي تحسين جودة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

1– تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر بالدولة المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيفة في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة، كما أنه لا يتضمن إمدادات مالية فقط، ولكن أيضا تقديم أصول احتكارية ومهارات وخبرات فنية، لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في الدولة المضيفة، ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة تجاه هذه الاستثمارات، وعدم تعرضها للتغيير المستمر أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي.

وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات، في التأميم ونزع الملكية، وإعادة تحديد معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتخفيض قيمة العملة والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة والتي لا تستهدف الشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر أيضا على أدائها.

كما تؤكد دراسة للباحث (Osman suliman,2005) [7]– فيما يتعلق بالعلاقة بين كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأزمات المرتبطة بأسواق العملات بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – على أن الحوكمة تعد من بين العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبصفة خاصة الاستقرار السياسي، وما يصاحبه من استقرار ومصداقية السياسات المعلنة، كما أشارت في هذا الصدد إلى أن ضعف الأطر المؤسسية بهذه الدول يعد السبب الرئيسي في ضعف قدرتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويزيد من حاجة هذه الدول واعتمادها بشكل كبير على

مصادر التمويل الخارجي الأخرى ومنها القروض الخارجية، والاستثمار في حافظة الأوراق المالية ،الأمر الذي يترتب عليه تعرض هذه الدول إلى المزيد من الأزمات المرتبطة بالعملات الصعبة.

2- تسهم الديمقراطية في تحسين مستوى التنمية البشرية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي يعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة للأفراد للمناقشة العامة، والتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب الذي يمكنهم من تحقيق الأداء والانجاز المطلوب، وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلا للمطالب والحاجات العامة للأفراد [8].

3- تؤثر النظم الديمقراطية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن شكل ونمط الدخول لأسواق الدول المضيفة، حيث يتضح مدى تأثير النظم والأحزاب السياسية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن توطين استثماراتها بالخارج من خلال محاولة تلك الشركات التقليل من استثماراتها في أصول مادية مملوكة لها بالدول المضيفة، علاوة على تخوف تلك الشركات من المخاطر السياسية التي يمكن مواجهتها باقتصاديات تلك الدول، والتي تتمثل في قيام حكومات تلك الدول بتغيير سياستها تجاه هذه الاستثمارات الأمر الذي يؤثر على مستوى العائد المتوقع على تلك الاستثمارات.

وفي ضوء ذلك، نجد أن النظم السياسية التي تتسم بالديمقراطية وتعدد الأحزاب تعد أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنها تسهم في التقليل من مخاطر أو تكاليف الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية لتلك الاستثمارات. وعلى النقيض من ذلك تتسم نظم الحكم المتسلط بارتفاع درجة مخاطرها السياسية، الأمر الذي تقرر معه الشركات متعددة الجنسيات تجنب الاستثمار بهذه الدول، أو البديل الآخر وهو تأسيس علاقات تعاقدية مع المنشآت المحلية، ورفض التملك الكامل للمشروعات بهذه الدول.

4- يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المحددة لخطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية بالدول المضيفة، فمن الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسي يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن حالة عدم التأكد من الأحداث السياسية يجعل توجهات وخطط المستثمرين والمؤسسات الأجنبية قصيرة الأجل أو محددة لتمكنهم من السيطرة على أرباحهم ومواجهة المخاطر السياسية [9].

5- تعكس الديمقراطية كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية وبالتالي مكافحة الفساد والبيروقراطية. نظرا لما تتسم به النظم الديمقراطية من استقلالية القضاء وعدم تحيزه وتفعيل دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، وينطوي ذلك بالضرورة على توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في حماية حقوقه وممتلكاته بالاقتصاد المضيف، هذا إلى جانب عدم تعرضه للممارسات المرتبطة بالفساد.

ثانيا- الآراء المعارضة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة في تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمصداقية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، وبالتالي القدرة على الوصول إلى اتخاذ القرار، الأمر الذي يترتب عليه تخوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة من التحيز للاستثمارات المحلية على النحو التالي [10]:

استندت الآراء المعارضة للدور الايجابي للديمقراطية في جذب تدفقات FDI إلى النظريات التي فسرت دوافع ومحددات الشركات متعددة الجنسيات وهي بصدد اتخاذ قراراتها بالاستثمار في الخارج وأهمها النظرية الانتقائية " لداينج"، والتي أشارت في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة من ثلاثة متغيرات

كما يلي [12]:

◄ المزايا الاحتكارية التي تمتلكها المنشأة المستمرة:

وهي تلك المزايا التي تحظى بموجبها المنشأة الأجنبية بقوى احتكارية في السوق، وتمكنها من التغلب على القيود المرتبطة بنقص أو عدم الدراية الكاملة بظروف السوق المحلي للدولة المضيفة وتعوضها على التكاليف الخاصة بتأسيس المشروعات والتكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية.

◄ الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق):

يعتبر الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية من أهم محددات الإنتاج الدولي، والذي يعود إلى عدم كمال الأسواق، والذي يشير إلى أفضلية قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها في ظل المنشأة نفسها في صورة استثمار أجنبي مباشر بشكل يعكس أفضليته عن الاستخدامات الأخرى البديلة لهذه المزايا (التراخيص والتصدير).

◄ مزايا التوطن التي تتمتع بها الدول المضيفة:

تشير هذه المزايا إلى المحددات المكانية التي تتمكن المنشأة الأجنبية الاستفادة من مزاياها الاحتكارية المملوكة لها بنفسها بعيدا عن الاستخدامات الأخرى البديلة. وتتمثل تلك المحددات في حجم السوق المحلي ووجود البنية الأساسية، والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني، والعوامل الثقافية والاجتماعية...الخ.

وفي ضوء ما سبق، سوف يتم الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يمكن للديمقراطية أن تتعارض مع دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تكون من أهم العوامل التي تعوق تدفقاتها إلى الدول الديمقراطية...؟

1- الديمقراطية والمزايا الاحتكارية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات:

أ- تشكل الديمقراطية قيدا على السلطات الحاكمة في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف، وذلك طبقا لما تتسم به مبادئ الديمقراطية من ضرورة انتهاج السلطات الحاكمة لسياسات تشجع على المنافسة والتحرير، لذلك تكون السلطات الحاكمة مجبرة على وضع سياسات وسن قوانين وتشريعات تحد من حرية هذه الشركات في الاستخدام أو الاستفادة من مزاياها الاحتكارية بالصورة التي تمكنها من التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف [13].

ب- تهتم الحكومات الديمقراطية بصفة عامة اهتماما كبيرا بتهيئة المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا لتمويل التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة، وبالتالي تحسن وضعها الانتخابي، ولذلك فهي تحاول أن تقلل من الوضع الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات بالسوق المحلي، وبالتالي تضع بعض القيود على الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات الأجنبية في مجال المنافسة من خلال السياسة العامة للدولة، وفي مقابل ذلك سيكون رد فعل الشركات متعددة الجنسيات هو البحث عن طرق للتواطؤ أو تقديم الرشاوى للحكومات المضيفة بفرض التأثير على السياسات المحلية للدولة.

ج- تعد حرية التعبير والإعلام من أهم عناصر الديمقراطية، ومن أهم أدوات الرقابة والمساءلة للسلطات الحاكمة، وتعتبر أيضا أداة للرأي العام في التعبير عن اتجاهات واحتياجات ورغبات المواطنين، حيث تمكن المعارضين والمتضررين (أصحاب المصالح) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوصول بسهولة إلى متخذ القرار بالدولة وبالتالي لا تتمكن السلطات الحاكمة أو المؤسسات بالدولة من منح مزايا للشركات متعددة الجنسيات تمكنها من التمتع بوضع احتكاري يلحق ضررا بالاستثمارات المحلية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأن الديمقراطية تحد من قدرة الشركات متعددة الجنسيات في التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف، لذلك نجد أن الحكومات المضيفة ذات نظم الحكم المتسلط تكون مفضلة للشركات متعددة الجنسيات نظرا لقدرة هذه الشركات على التواطؤ مع السلطات الحاكمة لتمكنها من التمتع بوضع احتكاري، ويعود ذلك إلى عدم وجود أحزاب سياسية ولا مساءلة للسلطات الحاكمة عن تصرفاتها.

2- الديمقراطية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر سياسة التصنيع القناة الثانية لتأثير الديمقراطية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعد محددا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما تمنحه هذه الاستثمارات من مزايا احتكارية ومزايا مرتبطة بالاستخدام الداخلي لها، والتي تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة دوليا، الأمر الذي قد يترتب عنه حلول هذه الشركات محل الاستثمارات المحلية من خلال "أثر المزاحمة"، ويعود ذلك إلى سببين هما: تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، وبالتالي تنافس الاستثمارات المحلية في الحصول على القروض من الدول المضيفة [14].

هذا إلى جانب منافسة الشركات المحلية في أسواق السلع والخدمات، وبالتالي خروجها من السوق لعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة، علاوة على أنها قد تعمل على منع قيام مشروعات جديدة كان من المحتمل انضمامها إلى الصناعة إذا ما توافرت ظروف تنافسية أفضل.

وانطلاقا من كل هذا يمكن القول بأن تعدد الأحزاب في ظل النظم الديمقراطية يسهم في توفير أطر مؤسسية من خلالها تستطيع المنشآت المحلية من أن تحمي نفسها بكفاءة من الممارسات غير المشروعة للشركات متعددة الجنسيات، وذلك باتخاذ سياسات مرتبطة بالصناعة من شأنها حماية الاستثمارات المحلية، وبالتالي تحد من قدرة أو حرية الشركات متعددة الجنسيات من ممارسة نشاطها بكفاءة في الدول الديمقراطية.

وعلى العكس من ذلك، وفي ظل الحكم المتسلط والذي يتسم بالبيروقراطية والفساد نجد أن حكومات الدول المضيفة تمارس ضغوطا على أصحاب المصالح، ولا تستجيب لمطالبهم لغياب الشفافية والمساءلة، وبالتالي لا يمكن لأصحاب المصالح التأثير على عملية صنع أو اتخاذ القرار، وعلى الجانب الآخر فإن الشركات متعددة الجنسيات يمكنه التواطؤ مع السلطات الحاكمة لإيجاد سياسات مرتبطة بالصناعة تكون في صالح تلك الشركات.

3- الديمقراطية ومزايا التوطن للشركات متعددة الجنسيات:

تعد الديمقراطية بمثابة قيد على السلطات الحاكمة في منح حوافز مالية وتمويلية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعارضين للاستثمارات الأجنبية والمتضررين منها يكون لديهم القدرة على الوصول إلى المشاركين السياسيين والمؤسسات الديمقراطية للتأثير عنهم، للحد من الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، لذلك فهم لا يستطيعون الإفراط في منح تلك الحوافز المرتبطة بالإعفاءات الضريبية بمختلف أنواعها، أو متطلبات المسؤولية الاجتماعية أو التسهيلات الائتمانية أو التسهيلات الأخرى المرتبطة بالتوطن والتي تحسن من كفاءة الشركات متعددة الجنسيات في ممارسة نشاطها بالدول المضيفة [15].

وأن الديمقراطية تتسم بضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع في عملية صنع واتخاذ القرار، هذا إلى جانب أن استمرارية وبقاء السلطات الحاكمة مرهون بقدراتها على تقليل التفاوت في توزيع الدخول، وذلك للحصول على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية، الأمر الذي قد يحد من قدراتها على منح الإعفاءات الضريبية.

وبصفة عامة، يمكن القول بأنه على الرغم من أن الديمقراطية قد تؤثر سلبا فيما يتعلق بمنح الحوافز المالية والتمويلية للمستثمرين الأجانب، وكذلك منع السلوك الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات، أو الحد من الممارسات غير المشروعة في مجال المنافسة، إلا أنها على الجانب الآخر تمارس تأثيرا إيجابيا فيما يتعلق بحماية الحقوق والممتلكات، والتقليل من مخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار.

المحور الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر البيروقراطية

للتعرف على أهم قنوات تأثير البيروقراطية على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة فإن الأمر يتطلب ضرورة الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار البيروقراطية بهذه الدول وعلاقة ذلك بالأبعاد المختلفة للحوكمة وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا- البيروقراطية والأبعاد المختلفة للحوكمة- أسباب البيروقراطية-

تعكس القيود الإدارية المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) والقيود التكنولوجية والجوانب الأخرى المؤسسية، التي تواجه المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة عوامل هيكلية بالاقتصاد ومنها النظام السياسي والفساد، والنظام القانوني والتشريعي، ودرجة التحرير المالي والتجاري وسياسات الأجور بالدولة، وسوف نقوم بعرض هذه العوامل في السياق التالي:

1- قد يعود السبب الرئيسي في انتشار البيروقراطية بالاقتصاد المضيف إلى محاولة الحكومات ذات نظم الحكم المتسلط أن تحافظ على قوتها داخل البلاد من خلال السيطرة على كافة جوانب المجتمع المدني، وجعل أفراد المجتمع يعتمدون عنها في الحصول على كافة الخدمات الأساسية، ويتم ذلك من خلال الإفراط في إصدار اللوائح والقوانين لأحكام السيطرة على المشاركة في السوق، الأمر الذي يترتب عنه خلق نظم بيروقراطية بالغة التعقيد، ومناخ استثماري ينمو فيه الفساد [16].

2- كما نجد أن الفساد هو سبب ونتيجة للقيود الإدارية أو البيروقراطية، حيث أن الفساد وغياب دور القانون يسمح للإداريين والسياسيين بتحقيق مكاسب غير مشروعة من خلال الإكثار من اللوائح والإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات أو ممارسة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تزيد معه القيود والتكاليف الإدارية، لذلك من الأفضل لأي دولة تهدف إلى مكافحة الفساد إلى إزالة القيود الإدارية أولا، هذا إلى جانب أن العوائد من القيود واللوائح الإدارية (استغلال فشل السوق) في ظل نظم الحكم المتسلط سوف تسيطر عليها نخبة أو قلة من أصحاب المصالح أو السياسيين بالدولة.

3- كما أن انخفاض الأجور قد يبرر رغبة الإداريين في تحسين أجورهم من خلال زيادة التكاليف والقيود الإدارية، كما يسهم أيضا الإطار القانون والتشريعي اللازم للرقابة على الأنشطة الاستثمارية في زيادة تلك القيود، هذا إلى جانب اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد بين الأقاليم يجعل حكومات الدول المضيفة تختلف فيما بينها في تحديد اللوائح والتنظيمات المرتبطة بشكل ونمط دخول الشركات الأجنبية للسوق، ومتطلبات التشغيل.

وقد يبرر تدخل الحكومة بالإفراط في اللوائح والقيود الإدارية المرتبطة بالدخول للسوق إلى الرغبة في إحكام الرقابة والسيطرة على أنشطة الشركات الأجنبية، وعلى الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات في مجال المنافسة هذا إلى جانب حماية البيئة المحلية [17].

ثانيا- البيروقراطية والاستثمار المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير البيروقراطية أو اللوائح والإجراءات التنظيمية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن استثماراتهم بالدول المضيفة وذلك في ضوء فرضية أن البيروقراطية تمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو بمعنى مخالف أن جودة اللوائح والتنظيمات تؤثر تأثيرا إيجابيا على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة وبالتالي جذب المزيد من تدفقات **FDI** ونفصل ذلك فيما يلي:

1- تسهم جودة اللوائح والتنظيمات في زيادة النمو الاقتصادي، والذي يعد من أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، وذلك كما يلي:

أ- أكدت دراسة للباحث (colin k. David P. and yin-Fang Z.2006) [18] على أهمية جودة الأطر المؤسسية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري، وقد أشارت في هذا الصدد إلى أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المؤسسي الجديد والذي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية ليست كما هو متعارف عليه فقط مجرد تجميع للموارد الاقتصادية في شكل رأس مال بشري ومادي، ولكن أيضا تحتاج إلى البناء المؤسسي الذي يقلل من حالة عدم كمال المعلومات، ويسهم في تفعيل هيكل الحوافز ويقلل من تكاليف المعاملات ويبحث عن الكفاءة بما يدعم الأداء الاقتصادي للدولة.

وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة إلى أن يقوم الإطار المؤسسي المرتبط باللوائح والتنظيمات بتبني سياسات تزيد من ثقة المستثمرين، وأن تتسم بالشفافية والمصداقية والاتساق، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الإطار المؤسسي التنظيمي بالدولة يعد محددا هاما لأداء الأسواق.

ب- كما يسهم النظام المؤسسي والذي يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية في زيادة حجم الاستثمارات بالدولة، فكلما كان النظام الإداري يتسم بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح [19].

ج- علاوة على ما سبق، فإن الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح والتنظيمات يمكنها من تعظيم الاستفادة الحقيقية من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي باقتصادات الدول المضيفة، وهو ما أكدت عليه نتائج دراسة للباحث (Matthias Busse and C. Hefer, 2005) [20] على أنه لكي يتم تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب ضرورة تحسين جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بالبدء في تأسيس المشروعات، واللوائح والتنظيمات المرتبطة بسوق العمل والائتمان وأيضا المرتبطة بتنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل وحماية حقوق الدائنين، وكل هذه الإجراءات تزيد من درجة تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- كما تؤثر اللوائح والتنظيمات والقيود الإدارية على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول للدول المضيفة، وأيضا على خطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالدول التي تتسم بتعقد اللوائح والإجراءات وذلك لفقدانها الثقة في المناخ الاستثماري لهذه الدول، أو على الجانب الآخر تفضل الدخول في مشروعات مشتركة في ظل تعقد وطول الإجراءات الإدارية، ولعدم ضياع الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات البدء في تأسيس مشروع جديد، وأيضا لتفادي اللوائح المرتبطة بمتطلبات التشغيل والمتطلبات البيئية، هذا إلى جانب خبرة وقدرة الشريك المحلي على التعامل مع البيروقراطية.

3- كما تشير البيروقراطية إلى نقص المؤسسات المتطورة التي تتعامل مع المستثمرين، الأمر الذي يترتب عنه فشل تلك المؤسسات في أداء وظائفها للتقليل من تكاليف المعاملات بالدول المضيفة، وتزيد معه الممارسات المرتبطة بالفساد، وفي هذا الصدد فقد أشارت دراسة (البنك الدولي واتخاذ الصناعات بالهند، 2002)- في محاولة للتعرف على المناخ الاستثماري وعناصره بالهند- إلى أن كمية ونوعية الاستثمارات الأجنبية بالدول المضيفة تعتمد بصفة أساسية على العائد المتوقع من الاستثمار، والذي يتأثر بحالة عدم التأكد من الأبعاد الثلاثة لعناصر المناخ الاستثماري والتي تحث أو تشجع على المنافسة بالسوق المضيفة، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- التسهيلات فيما يتعلق بأسواق عوامل الإنتاج، ومتطلبات الدخول والخروج من السوق للمنتجين(البيروقراطية).

ب- جودة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية والتي تؤثر على التكلفة ووقت إنجاز العمل والإنتاج وأخيرا الفساد ومدى مكافحته.

وقد خلصت نتائج الدراسة السابقة إلى أهمية التركيز على الإصلاح الإداري في المجالات التالية:

- اللوائح والقواعد التنظيمية المرتبطة بالعمل ومدى المرونة في استخدام العمالة.
- التسهيلات من قبل الدولة فيما يتعلق بالمعاملات المرتبطة بالأرض والموقع الذي سيقام عليه المشروع.
- الإصلاحات المقدمة بقطاع التمويل لتحسين القدرة على الوصول إلى القروض.
- الإصلاحات الإدارية الجمركية لتقليل الوقت المفقود للتخليص الجمركي أو إتمام الإجراءات الجمركية.
- التقليل من الأعباء التنظيمية المرتبطة بتأسيس المشروعات والتوسع فيها.

كما تؤكد دراسة للباحث(Jacques M. and Olivier L, 2002) - عن العلاقة بين القيود الإدارية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية- على أن تعقد الإجراءات الإدارية والإفراط فيها يعوق

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه القيود الإدارية المعلومات المرتبطة باللوائح والتنظيمات المتعلقة بتأسيس المشروعات ومتطلبات التشغيل والتي يمكن تصنيفها إلى:

*متطلبات الدخول إلى السوق: مثل تسجيل الشركة، وتحديد مجالات الاستثمار وتراخيص العمل والضرائب، واللوائح المنظمة لامتلاك الأراضي التي سيقام عليها المشروع، ومنها كيفية الوصول لأراضي الدولة والموافقات المرتبطة بالموقع وتراخيص البناء والطاقة والكهرباء وخطوط الهاتف والانترنت.

*متطلبات التشغيل: المرتبطة بتراخيص الاستيراد والتصدير، ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية والصحة والأمان، علاوة على المتطلبات التشريعية والقانونية التي تهدف إلى سرعة إنجاز الأعمال.

ويترتب عن مثل هذه الإجراءات أو القيود الإدارية ضياع الوقت وزيادة تكاليف الاستثمار الأمر الذي تضطر معه الشركات متعددة الجنسيات إلى توطين نشاطها في مكان آخر أو تأسيس أعمالها في القطاعات غير الرسمية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية ليست في مدى وجود القيود واللوائح التنظيمية أو عدم وجودها، ولكن مدى كون هذه اللوائح والتنظيمات مصممة ومعدة بشكل يحث ويشجع على المنافسة، ويتم تنفيذها في إطار من الشفافية بعيد عن الممارسات المرتبطة بالفساد، وبالشكل الذي يسهم في تحسين صورة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المحور الرابع: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر النظام القانوني والتشريعي والاقتصادي ومدى

دعمه للحقوق والملكيات

تتمثل أهم آليات تأثير النظم القانونية والتشريعية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن الإصلاح المؤسسي التشريعي والقانوني والقضائي يسهم في توفير الثقة والأمان في المناخ الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسنبين ذلك فيما يلي:

أولا: تشير دراسة للباحث (John Hew ko, 2003) في هذا الصدد عن العلاقة بين دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام على الاستثمار الأجنبي المباشر– إلى أن أهم العوامل الحاكمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة تتمثل في مدى عدالة وشفافية ومصداقية النظام القضائي والتشريعي، وسيادة القانون [21]. خاصة في ظل توجه معظم الدول نحو اقتصادات السوق، فهي تحتاج إلى تبني سياسات واستراتيجيات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية للتفعيل دور القانون، بهدف خلق مناخ استثماري مستقر قابل

للتنبؤ بالسياسات المتوقعة، وبما يحقق حماية للحقوق والممتلكات وأيضا يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

ثانيا: كما قد يعود السبب في أهمية الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من نزع الملكية والمصادرة وفسخ وإنكار العقود والتعاقدات وإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج، وحماية الحقوق والممتلكات الأمر الذي يؤثر بالتبعية على العوائد المتوقعة من الاستثمار بالإضافة إلى زيادة حالة عدم التأكد بشأن المعاملات في الاقتصاد المضيف، بالشكل الذي يؤثر على الخطط الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات وتوسعاتها المستقبلية، ونمط الدخول للسوق وبالتالي قدراتها التنافسية بالسوق المضيف. وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المستثمر الأجنبي بصفة عامة يفضل توطين استثماراته بالدول المضيفة التي تتسم بكفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية المدعمة للحقوق والممتلكات.

ثالثا: كما تعد كفاءة النظام القانوني والقضائي مؤشرا هاما للديمقراطية ومكافحة الفساد، حيث أن تلك النظم تزيد الثقة فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والاستثماري، وتمكنهم من القدرة على المشاركة في صنع واتخاذ القرار، وأيضا المساءلة لكل من يرتكب خطأ على المستوى الإداري والسياسي،علاوة على المزايا الأخرى المرتبطة بالديمقراطية.

وبصفة عامة، أمكن التعرف على آليات تأثير الجوانب المختلفة للحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحوكمة تعد من أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، وبالتالي تؤثر على قدرة هذه الدول على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الخاتمة:

تجدر الإشارة في هذه الدراسة إلى أن مؤشرات الحوكمة أو الكفاءة المؤسسية للدولة أصبحت بالفعل تمثل أهم العوامل اللازمة لتحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، والتي ينبغي التركيز عليها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا ورواجا للإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي، وتقليل حدة الفقر خاصة بالدول النامية. حيث يمكن القول بأن الدول ذات المستوى الجيد للحوكمة هي الأقدر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو بمعنى آخر أن الدول التي تستحوذ على نسبة مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم بالكفاءة المؤسسية.

في ضوء ما سبق، **أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها:**" أن مؤشرات الحوكمة بما فيها الفساد والديمقراطية والبيروقراطية و الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية، ما لم تدعم بإطار مؤسسي كفء لن تؤتي ثمارها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "، الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على

الإصلاح المؤسسي السياسي والتشريعي والتنظيمي والذي يمثل محور اهتمام المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بتوطين استثماراته بالاقتصاد المضيف.

وفي هذا الصدد توصي الدراسة بما يلي:

إذا رغبت الدول النامية في تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطاب المزيد منها، فعليها تبني نموذجا يتضمن مجموعة من السياسات التي تستهدف تحسين المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، من خلال التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي لجذب المزيد من هذه الاستثمارات، وذلك في إطار توافر قدر كبير من الشفافية والمصداقية والقدرة على التنبؤ بالسياسات المختارة، **وذلك على النحو التالي:**

- تأسيس وكالة للترويج لفرص الاستثمار وتقديم خدمات متكاملة للمستثمر الأجنبي.
- الإصلاح الإداري والقضاء على البيروقراطية.
- الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحقيق الاستقرار السياسي بالشكل الذي يسهم في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التوجهات والخطط طويلة الأجل، ويقلل الحافز لديهم تجاه تحقيق المكاسب غير المشروعة.
- تدعيم حرية وسائل الإعلام من خلال تقليل السيطرة الحكومية على كافة وسائل الإعلام لضمان تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين.
- دور المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص ومشاركتهم في عملية صنع واتخاذ القرار.

الهوامش الإحالات

1- Johann Graf Lambsdor ff, "How corruption affects Economic Development", Published in: "Global Corruption Report 2004",Transparency International, 2004, P.P (310-311)**.**

2- James J Emery,, **"Governance, Transparency and Private Investment In Africa",** OECD, Global Forum In International Investment, 2003,P.P(2-4).

3- Mohsin Habib and, Leon Zurawicki, **"Corruption and Foreign Direct Investment",** Journal of International Business studies, vol (33), No (2): 2002, P (294).

4- زكرياء بله باسي،" **الحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الاجنبية المباشرة –دراسة حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3 ، 2011،ص (60).

5- المرسي السيد حجازي"**التكلفة الاجتماعية للفساد**"، المؤتمر الخامس بعنوان" **حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية**" الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 335.

6- Peter Egger and Hannes winner, **"Haw Corruption Influences Foreign Direct Investment: a panel Data study "** ,journal Of Economie Development and cultural change, volume (54), No (2),2006. P.P(479-485).

7- osman suliman,"**Quality of Governance, FDI, and Currency Black markets: Evidence From MENA Countries",** Economic Research Forum, 12th Annual conference, Grand Hyatt, Egypt,(2005),.p(18-19).

8- عادل محمد المهدي،"**الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة**"، المؤتمر العالمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان "مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة"، كلية التجارة جامعة حلوان، 2004، ص 11.

9- Mohsin Habib and ,Leon Zurawicki **"Corruption and Foreign Direct Investment"** op-cit,P(294)

10- عادل محمد المهدي،"**الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة**"،مرجع سبق ذكره، ص 13.

11- John H. Dunning, **"Theories and Paradigms of International Business Activity, The selected Essays Of John H. Dunning"**,op.cit ,P.P(199-203).

12- John H. Dunning, **"Reversal Of Fortunes: Democratic Instruction and Foreign Direct Investment Inflows To Developing countries, ",** Journal of International Organization No (57),2003,P(177).

12- كاميليا عبد الحليم احمد،"**أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر**"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، ص ص (81-82).

13- Quan Li and Adam Resnick, **"Reversal oF Fortunes:……., "** ,op.cit ,P.P(184-185).

14- نبيل صلاح محمود وعلى عبد الوهاب،"**الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وأثاره**"،مرجع سبق ذكره، ص (338).

15- Jacques Morisset and Olivier lumenga, **"Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries"**, The world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service, policy Research working paper (2848),2002,P.P(14-15).

16-, David P and yin-fang z, **"Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing countries: Does Regulation make a Difference?** Transnational corporations, vol, (15) ,NO(1),2006,PP(149-150).

17- عبد المطلب عبد الحميد،"**مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر**"،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط المجلد السادس، العد د الثاني، 1998، ص ص (15-16).

18- Matthias Busse and carsten Hefeker, **"Political Risk: Institutions, and Foreign Direct Investment",** op, cit, P.P (24-30).

19- world Bank Group and The confederation of India Industries **"Improving The Investment climate in India"** Private sector Development Team, south Asia Region and Investment climate unit (PSI-DEC),2002,PP(2-4)

20- Jacques morisset and Olivier lumenga, **"Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries"** op. cit, PP(5-6).

21- لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحوكمة فهي متاحة على الموقع التالي:www.worlodbank.org/wbi/governance/govdata/2002.